



جامعة زيان عاشور – الجلفة –
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



ندوة علمية وطنية حول:

مستقبل التوازنات المالية في الجزائر في ظل تذبذب أسعار البترول
– مع تحديات البدائل والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الإقلاع الاقتصادي –
يوم 14 نوفمبر 2019

حبشي مصطفى طالب دكتوراه- السنة الثالثة قسم علوم التسيير	د. المومن عبد الكريم أستاذ محاضر "أ" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	د. بن عيسى بن عليّة أستاذ محاضر "ب" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مدرسة الدراسات العليا التجارية- EHEC- القليعة	جامعة أحمد دراية – أدرار -	جامعة زيان عاشور – الجلفة -
الهاتف: 0671722989	الهاتف: 0662142179	الهاتف: 0664835885
البريد الإلكتروني: mostafahabchi17@gmail.com	البريد الإلكتروني:	البريد الإلكتروني: benaisa.com@gmail.com

عنوان المداخلة:

فرص وتحديات نجاح البدائل التنموية للاقتصاد الجزائري في ظل
تقلبات أسعار النفط

المخلص:

اهتمت الحكومة الجزائرية إهتماما بالغا على ضرورة تفعيل جملة من الإجراءات والتدابير
تعمل لاستغلال الفرص لتعزيز الأداء التنافسي للمؤسسة الاقتصادية كمحرك بديل عن الربيع النفطي،
بيد أن لغة الأرقام تكشف مدى هامشية البدائل الإستراتيجية خارج المحروقات، حيث يعاني نسيجنا
الزراعي والصناعي والتجاري والخدمي من إختلالات هيكلية وتنظيمية عديدة. وفي هذا الإطار، فإن

هذه الورقة البحثية هي محاولة لتحليل وتقييم فرص والبدائل الإستراتيجية للتخلص من التبعية المطلقة للثروة الريعية الناضبة خاصة في تذبذب أسعار النفط بغية التوصل إلى مقترحات وحلول يعتقد الباحث نجاعتها في توسيع مدارك نظر المسير الجزائري بالتحديات الراهنة في ظل بيئة إقتصاد السوق القائم على ميكانزمات العرض والطلب.

كلمات مفتاحية: الفرص ، البدائل الإستراتيجية، الإقتصاد الجزائري، أسعار النفط.

تمهيد:

في ظل الأظرفوتو جعلنا الجزائر القيما بإصلاحات جذرية في هيكل الإقتصاد الوطني تدريجيا، وضرورة الاندماج في اقتصاد السوق لتحقيق النمو الإقتصادي، إلا أننا نعتمد الجزائر على مورد وحيد هو البترول لجعلها هينة أسعارها التي تحدت في السواقي و بالتحديد في الأسواق الدولية، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية يؤدي إلى ارتفاع أسعار البترول في الجزائر، أما انخفاضها سيؤدي إلى انخفاض أسعار البترول في الجزائر، وهذا يؤثر على قيمة الدينار الجزائري.

و في ظل هذه التحديات، فإننا نحتاج إلى حلول جذرية لمواجهة هذه التحديات، وضرورة تبني إصلاحات هيكلية مؤسسية بهدف تعزيز الإقتصاد الوطني خطوة جريئة.

هذا الأهداف العليا لا تتحقق إلا من خلال العمل على اتباع نموذج تنمية إقتصادية في مواجهة هذه التأثيرات، تمكنه من تحقيق مصالحها المالية والتجارية والاستفادة أيضا من مميزات الحجم الكبير في الاستثمار، واغتنام الفرص وتحديد البدائل التنموية لمعالجة هذه القضايا التنموية.

النفط، واقتحام الأسواق الأجنبية وإدراك إمكاناتها كمصادر إقتصادية بالمنطوية على نفسها في العالم التكتلات.

ومن أجل الإحاطة بهذا الموضوع فقد قمنا بتقسيم خطة دراستنا إلى أربعة محاور رئيسية كما يلي:

المحور الأول: هيئات ترقيّة البدائل التنموية خارج المحرور وقا تفيالجزائر

المحور الثاني: تدابير الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية الأخرى وتنويع مداخل الدولة

المحور الثالث: عوامل إخفاقات البدائل التنموية في الجزائر

المحور الرابع: تحليل التحديات التي تواجه البدائل التنموية

المحور الأول: هيئات ترقيّة البدائل التنموية خارج المحرور وقا تفيالجزائر

تنمية الصادرات الخارجية وتنمية الاستثمارات الأجنبية

مجموعة من الهيئات المساندة سعيها لخلق ديناميكية جديدة لقطاع الصادرات، وتتمثل هذه الهيئات فيما يلي:

أولا: وزارة التجارة الوطنية: في ميدان التجارة الخارجية تقوم وزارة التجارة بما يلي:

• المساهمة في وضع الإطار المؤسسي والتنظيمي المتعلق بالمبادلات التجارية الخارجية؛

• تنشيط وتحفيز النشاطات التجارية الخارجية الثنائية ومتعددة الأطراف؛

• المساهمة في إعداد الاتفاقيات التجارية والتفاوض بالتعاون مع الهيئات المعنية ومتابعتها وتنفيذها؛

• السهر على التيسير النشط للميزان التجاري؛ وتشجيع الصادرات وتوظيف الإنتاج الوطني من السلع والخدمات والأسواق الخارجية.

ثانيا: الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE)

تم تأسيس الصندوق الخاص بترقية البدائل التنموية بموجب قانون المالية لسنة 1996.

حيث خصص موارد هائلة لتمويل المصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتها في الأسواق الخارجية، كما تمنحها عن طريق الصندوق الخاص بترقية البدائل التنموية لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج وخدمات وتقديمها، ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير.

¹ موقع وزارة التجارة الوطنية الجزائرية <http://www.mincommerce.gov.dz> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2019/09/17

- يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاح
- بإشراف وزارة التجارة وحسب نسبت حد مسبقا وفعال للموارد المتوفرة. هناك خمس مجالات إعانة مقررة¹:
- أعباء لها صلة بدرجة أسوأ الأقاليم الخارجية؛
 - التكفل لجزء من مصاريف المشاركون في المعارض بالخارج؛
 - جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية؛
 - تكاليف النقل الدولي لرفع شحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير؛
 - تمويل التكاليف المتعلقة بتكثيف المواصلات حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.

ثالثا: الشركة الجزائرية للمعارض ضوالتصدير (SAFEX)

- شركة اقتصادية عمومية ذات أسهم منبثقة من تغيير النشاط الاجتماعي تسمية الديوان الوطني للمعارض ضوالتصدير
- نافكس - التأسيس سنة 1971 المقر الاجتماعي للشركة هو قصر المعارض بالذبيقة بعد 3 كم من المطار الدولي 10 كم من وسط المدينة. في إطار مهامها الرسمية تنشط الشركة في الميادين التالية²:
- تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي، الوطني، الجهوي المحلي؛ وتنظيم المعارض الخاصة بالخارج بالبلاد؛
 - إعانة المتعاملين الاقتصاديين في ميادين ترقية التجارة الخارجية وذلك بفضل:
 - الإعلام في ميدان القوانين والتنظيمات التجارية؛ وفرص التعامل مع الاقتصاد والتجارة بمعايير كفاء الأجنبي؛
 - الإعلام الاقتصادي والتقاربي بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب؛ قوانين ترويجية للتصدير.

رابعا: الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)

- 96 الصادر في 10 جانفي - إن الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات، تخضع للمادة 4 من القانون 06 1996 والذي نص على أن التأمين الصادر أتمنح للشركة المسؤولة عن الضمان والتأمين للتعمير للصالح³:
- حسابا لخاصة تحت سيطرة الدولة، تتولى تأمين المخاطر التجارية؛
 - حسابا للدولة وتحت سيطرتها، تتولى تأمين المخاطر السياسية، والمخاطر المتعلقة بنقل البضائع؛
 - مهام الشركة: تتمثل في تأمين الشركات في:

- تأمين ائتمان الصادرات وتغطية المخاطر التي قد تحدث أثناء التصدير؛
- التأمين الائتماني الداخلي الذي يغطي الائتمانات الداخلية للمؤسسة، والقروض الخاصة بالاستهلاك؛
- تأمين المعارض؛ - تغطية الديون؛ - التأمين المشترك وإعادة التأمين.

خامسا: الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين (ANEXAL)

- هي جمعية وطنية ومؤسسة عمومية تعدو كالتجارة، وهي ذات طابع إداري حيث ترضى معددا من ممثليها، تأسست عام 2004، تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين، ومناشطها: تطوير دليل المصدر، التدريب، الاستشارة وإنجاز الدراسات وتشمل قطاعات الأنشطة التالية⁵:
- الأغذية؛ النفايات الحديدية وغير الحديدية؛ الغزل والنسيج؛ الخدمات.
- أهداف الجمعية: تتمثل في:**

- الدفاع عن مصالح المصدرين على المستوى الوطني والدولي؛
- المشاركة في تحديد وتنفيذ إستراتيجية الترويج للصادرات؛

¹ موقع الصندوق الخاص بترقية الصادرات أتاحه المحرق <http://www.algex.dz> تما لاطلا عليه بتاريخ 2019/09/17

² SAFEX www.safex.dz تما لاطلا عليه بتاريخ 2019/09/18

³ CAGEX www.cagex.dz تما لاطلا عليه بتاريخ 2019/09/18

⁴ مرجع سابق.

⁵ ANEXAL www.exportateur-algerie.org موقع تما لاطلا عليه بتاريخ 2019/09/20.

• دعمًا عامًا علينا الاقتصاديين في العملية التصديرية.

سادسا: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)

تعد الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ألكسمة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، وقد تأسست عام 174 المؤرخي 12 جوان 2004، وتعتمد هذا الوكالة سياسة 2004 - بموجب المرسوم والتنفيز رقم 04 توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي، كما تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين. وتعد الوكالة ألكسمة أداة عمومية لترقية الصادرات الخارجية المحروقات، من أجل دعم المجهودات المبذولة

من طرف الشركات، وذلك بوضع السياسات والإستراتيجيات العمومية من أجل ترقية الصادرات الخارجية المحروقات.

المحور الثاني: تدابير الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية الأخرى وتويع مداخل الدولة

من بين الحلول المقترحة ضرورة الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية كالقطاعات الزراعية والصناعية والسياحية ذلك لتحققتن وتويع تحقيق مداخل الدولة، ويمكن في هذا الإطار تفعيل الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية بالأخص منها ما يلي¹:

أولاً: إصلاح القطاع الزراعي: يمكننا النهوض بالقطاع الزراعي من خلال إيجاد حلول للصعوبات التالية:

1- إصلاح القطاع البنكي وعموماً بالأخص البنوك كالممول للقطاع الزراعي؛

2-

تشجيع استصلاح الأراضي الفيضية والعلية والمناطق الصحراوية، والاستثمار في الصناعات التحويلية المرافقة لإنتاجها بالمنطقة؛

3-

إعادة النظر في مدة الأراضى المنوحة للاستغلال في إطار عقود الامتياز، عبر تقليص هذه المدة و مراعاة استغلالها وتحويلها لمن يخدمها؛

4- وضع الأطر القانونية والإمكانات المادية للمعاهد المتخصصة في تكوين الأطر والبحث في القطاع الزراعي؛

ثانياً: تطوير القطاع الصناعي: من بين الإجراءات التي تفي بضرورتها التطوير القطاع الصناعي ما يلي:

قيام الدولة بالاستثمار في المشاريع التي تلبي المستثمرين بالخو اصلا سيما تلك التي تتطلب رؤوساً مضمخة، ثم فتح أسواقها في البورصة لتحويل ملكيتها تدريجياً للقطاع الخاص؛

للجزائر الإمكانات اللازمة لبناء مرآت إنتاج ألكسمة للزيتون بأقل من 3.5

مدولاً واقتصاد هذه النفقات السنوية الناتجة عن استثمارها؛

المعمل لإصلاح القطاع البنكي المرافق للقطاع الصناعي الذي يمكن من خلاله توفيرها لقرضات الاستثمارية لإنتاجها وليس لاستيرادها؛

ثالثاً: إعادة بعث القطاع السياحي:

إن إعادة تنظيم القطاع السياحي يمكن من خلاله وضع إجراءات تنظيمية وتحفيزية تذكرها فيما يلي:

– استعمال وسائل الإعلام الثقيلة لترجيع السياحة لاسيما القنوات الفضائية؛

– خلق مكاتب لتوفير خدمات السفر والسوق الموازية للصرف؛

– تحفيز الوكالات السياحية على المشاركة في الصالونات الدولية للترجيع السياحي؛

¹ المرجع نفسه، ص 66.

رابعاً: محاولة الغشو التهرّب بالضرر يبيو الحد من الاقتصاد الموازي:
إنجباية المبالغ الضخمة ومحاربة التهرّب والغش بالضرر يبيان يستدعي عادة هيكلة النظام الضريبي في الجزائر من خلال وضع أسس التصريح بالشخصية الضريبية الذي أصبح يطبق على نطاق واسع في أغلب دول العالم، والذي يحمل لمسؤولية علانالم صرحوتبعات التصريح بالكاذب، منجهة آخر بلايستدعي نفقات عمومية كبيرة لتطبيق مثل هذا الإجراء، كما يمكن وضع ضخرو وسأمو الخاصة في الاقتصاد الميكانيزمات الكفيلة باحتواء هذا الظاهر ووقفاً لقانونية تورسمية.

المحور الثالث: عوامل إخفاقات البدائل التنموية في الجزائر

ش
كانت البدائل
التنموية منذ عشية الاستقلال لها جسماً مهماً للقيادة السياسية الثورية، وعل هذا الأساس اتخذت مجموعة من البرامج والخطط طو الأطر المؤسساتية التي تنهض بأعباء المجتمع المحلي، إلا أنه ولايزال الغاية بداية سنة 1028
الخطاب السياسي الراسمي
ميكرو مقولة البدائل
التنموية، كما أن مداخيل الدولة تعتمد بقوة على عائدات النفط؛ الأمر الذي يطرحت تساؤلات عديدة أمام مخططات التنمية المحلي
ة في الجزائر، والتي تتمثل في: أيلى: لماذا أخفقت سياسات البدائل
التنموية في الجزائر؟ هلا لأمر يعود للطبيعة المخططات تنفّسها أم الالهيات التنفيذية على المستوى المحلي؟ وهذا ما سيبي
نها البحث فيما يلي:

- **الرؤية التكنولوجية للمخططات التنموية:** تصنع السياسات العامة للتنمية إما عن طريق الدراسمة الميدانية المعمقة للأقاليم المراد تنميته، حيث يتم جمع المعلومات وتحديد الاحتياجات ثم وضع مخطط مر حلين يصعب علم معالجة العوائق التي تعترض المسار التنموي في الأقليم، ثم الانطلاق في المشواريع التنموية في مختلف المجالات وبالمقابل تكون السياسات العامة للتنمية في العديد من الأحوال وفقاً لرؤية أحادية تحملها نخبة حاكمة، أو وزير قطاع معين (السياسة العامة القطاعية) ليتم تنفيذها على أقاليم الوطن؛ وفي الجزائر ومنذ المرحلة الاشتراكية بغاية اليوم ملازمت تعتمد السلطة السياسية على مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، وعليه يتم التعميم غير المدروس لمشاريع التنمية علم مختلف الأقاليم الإدارية للدولة، وهذا بدوره يعكس الطابع التكنولوجي الطويل هذا للسياسات، حيث أنه يفقد بالخصوصية المكانية للأقاليم والتنفيذ تعتبر متغير جوهر في العملية التنموية، خاصة وأنكلا إقليميين اقتصاديين واجتماعيين والثقافية التي ينبغي مراعاتها في عملية التنمية والتطوير.

فإذا كانت عملية التنمية علم ميتها تنطلق من سلمة أن التنمية عملية جذرية معقدة وشاملة ومستمره تتطلب مشاركة كافة الجهود الوطنية وتشمل جميع المجالات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية؛ فإن البدائل التنموية علم خصوصيتها تنطلق من نفس المبدأ إلا أنها تتطلب مراعاة الميزان التفاضلية التي تتمتع بها الأقاليم المراد تنميته، وهذا كله يحتاج إلى التنمية القدرات البشرية وتوفير مستلزمات التنمية وكذا الإطار التنظيمي الذي تتم فيها العملية التنموية.

فالجزائر في المرحلة الاشتراكية عملت على جذب العملية التنموية في مختلف الأقاليم الوطنية بالاعتماد على خبراء وطنيين والدولة محلياً ومركزياً، وهذا بدوره هادى بالتضخيم الدولة بمفهوم (نزيهاً ديناً الأيوبي)
وعليه نتج جهاز إداري غير اقتصادي يزاد من تكاليف الدولة وتوابعها وأصبحت تعاني التدهور ولا يملك قدرة الاستجابة للمطالب الجماهيرية، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع المطالبات بالنقل والصيانة مندور هذه الجهاز، والذي أدى إلى النهاية الضرورة تحولها إلى سياسة اقتصادية واجتماعية، وعليها أصبحت الدولة تتعامل مع بعض لة التنمية من منظور دولة الحد الأدنى الذي يتركز فيها التنمية علم دور القطاع الخاص المجتمع المدني، وهذا ما ميثلاء من النسق السوسيواقتصادي في الجزائر، بما يجعلنا نأوجه البدائل التنموية في الجزائر هي ضعف دور القطاع الخاص المجتمع المدني.

- إعادة النظر في سياسات الدعا المعمة:
تعتبر سياسة الدعا المعمة وجهة دعاما لسلع ذات استهلاك الواسع مثل المحرقا والمشتقات البترولية، الأدي
ة... الخ، وما يعاب على سياسة الدعا المعمة على كلالماواطينا مكلفة من جهة، ومن جهة أخرى لا تذها بالطبقات المعوزة بل
ستفيد منها الطبقات الميسورة.

- وضع دالاس
إن العيب ليس في الاستيراد في حد ذاته، بل في السلع التي يتم استيرادها والتي لا تلبي في بعض الأحيان حاجة حقيقية للمواطن
، بل عبارة عن إغراء انتهازيل للقدرة الشرائية الضعيفة للمواطن من أجل أن تصب عليه بسلع قد يكون في بعض الأحيان عمرها أيا
مأوأ شهر من الاستعمال عوض سنوا تكما قد تكون مضر بالصحة أو خطيرة.

- ضبط سعر الصرف: شهد نظام الصرف في الجزائر منذ سنة 1986 تعديلات عديدة، تزامنتا أغلبها
مع الإصلاحات الاقتصادية، وكان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار الجزائري، حيث
أنال سعر المرتفعو غير الحقيقي للدينار الجزائري قبل هذا التعديلاتأدب العجز الحسببالجاري الخارجي
للولة، وقد كان الهدف من وراء هذا التعديلاتهو القضاء على هذا العجز عن طريق اقتراح البدائل التمويلية خارج
المحرقا والإقلال من اللوردات عن طريق إعطاء سعر حقيقي لقيمة الدينار يتناسبو هذا الهدف¹.

المحور الرابع: تحليل التحديات التي تواجهها البدائل التنموية

أولاً: التحديات المتعلقة بعرض الصادرات والبدايل الغير مرتبط بالنفط

تعايب دائل التنموية من مجموعمة من العقبات المتعلقة بجانب العرض،
وترتبط هذا العقبات بارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي وانخفاض مستوى الجودة
والتبعية التكنولوجية والتسويق الدولي، ونحاول أن نتعرض لهذا العقبات كما يلي:

¹ وصافسعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقعو التحديات، مجلة الباحث، العدد الأول، ورقة، 2002، ص 11.

1- ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي

ويمثل ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي عبئاً أساسياً في وجه الصناعات الصناعية الجزئية، وفي هذا الصدد تتكاتف مجموعة من العوامل مسبباً ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي أهمها:

أ. ضيق حجم السوق المحلي:

هناك عدد من العقبات الناتجة عن اختلاف العلاقة بين حجم السوق المحلي والحجم الأمثل المطلوب لحد الإنتاجية، إذ تصطدم المشارع بالتنمية الصناعية الجديدة بوجوه حلقة مفرغة مما يحد من إمكانية إقامة مشروعات صناعية جديدة باستخدام تكنولوجيا متطورة يتطلبها إنتاج حجم المشروعات وعن حجم معين، ولكن هذا الحجم لا يتناسب مع إمكانيات السوق الداخلية المحدودة، الأمر الذي يؤدي إلى إقامة مشروعات صغيرة لا تسد احتياجاتها من الاستفادة من وفرة الإنتاج الداخلي والخارجية مما يتسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي عن مثيلاتها من مصادر التنمية وجه المنافسة الخارجية.

وتتبعنا السوق الجزئية - سوق محدودة - لتحقيق مواءمات المؤسسات الصناعية لما تتميز به من ضعف القوة الشرائية للمستهلكين الناجمة عن انخفاض مستويات الدخل، مما يؤدي إلى ضعف البيوع بسبب انخفاض الكميات المطلوبة واضطرار المؤسسات إلى بيع أسعار خيصة نسبياً، وفأحياناً آخر تتكون المنتجات غير ملائمة لحاجات المستهلكين إذ أنها أصلاً لا تتمتع بمسئولية الجودة المطلوبة، وحتماً وحققته المؤسسات فتفانض التصدير فإن هذا السلوك كثير أماً لا تقبله إلا في الأسواق الخارجية.

ب. الطرق الفنية للإنتاج:

تتطلب صناعة التصدير أكثر الطرق الفنية للإنتاج تقدماً وهذا ما يتطلب استخدام أحجام كبيرة من رؤوس الأموال ومستويات عالية من الفنا الإنتاجية. ويعان قطاع الإنتاج الجزئي من انخفاض الإنتاجية التي تجعله سبباً متبايناً من صناعة الأخرى مؤثرة على الإنتاجية النوعية لأحد عناصر الإنتاج من المواد الأولية والتي من شأنها انخفاض الإنتاجية الإجمالية².

2- التبعية التكنولوجية

في الواقع الأمر إن المصدر الأساسي للتكنولوجيا المستخدمة في الصناعة الجزائرية يكمن من خلال شراء الآلات والمعدات أو مختلف مستلزمات تشغيل التكنولوجيا الحديثة نتيجة لضعف القدرات التكنولوجية الوطنية، ولكن ما تحصره عليه الشركات الجزائرية عادة ما يكون متخلفاً جيلياً أو جيلين عمراً هو مستخدم في الدول الصناعية، أضف إلى ذلك كاستخدام معدات المصانع العالمية الخاصة بما يؤكدها استحداث تكنولوجيا قديمة ومعدات تحقق المواصفات القياسية لإنتاجها³.

3- انخفاض مستويات الجودة

تعان معظم المنتجات الوطنية من عدم مطابقتها لمستويات الجودة العالمية والتي أصبحت شرطاً ضرورياً، " ISO وذلك لعدم تطبيق نظام الجودة الشاملة 9000 " شروط التصدير الدولي المتقدمة وعلى رأسها هادولالاتحاد الأوربي التي تنطبق شروط نظام الجودة الشاملة على المنتجات المصدرة إليها، وتبرز أهمية الجودة للمنتجات المصدرة نتيجة ما يؤدي إليها انخفاضها إلى التراجع عن صياغة المؤسسات من السوق المصرية، وهو ما يعرضها لخسائر جمة من الزبائن عندما تقتنعهم بالسلعة وتحولهم لسلع بديلة أخرى.

¹ عبود زرقين، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث عربية اقتصادية، العدد 45، شتاء، 2009، ص 162.

² عبود زرقين، مرجع سابق، ص 162.

³ المرجع السابق، ص 165.

ولاز التالمؤسساتالجزائرية التيحصلتعلماشهادةتوفرمتطلباتالجودة
الإنهاتمثلالأقليةفيالقطاعالصناعي،ومعانخفاضالوعيولأهميةهذهالشهاداتوالهيئاتالخاصةبها
مثلالمعهدالوطنيالمعاييرالقياسية
المواصفاتالقياسيةالجزائريةالموضوعةمنقبلالهيئةالعامةللتوحيدالقياسيوميومراقبةالجودةأو
المواصفاتالقياسيةالعالمية،وعدمالتفافالمصنعيوالجزائريينحولهذه
المواصفاتومحاولةالاقترابمنمتطلباتهذها لأسواقعداهاهمالعقباتالتصديرية¹.

4- التحديات المرتبطة بالمحيط الاقتصادي: تتمثل في²:

- غيابإستراتيجيةمحددةالمعامللتصديرفيظلالتشابكوالتداخلالحاصلبينالأسواقالوطنيةوالأجنبية؛
- غيابثقافةالتصديرلدىالمتعاملينالاقتصاديينالجزائريين،وميلهملاستيرادبسببارتفاعنسبةالربحوالانخفاض
منالمخاطر؛
- ضعفتنافسيةالمنتوجكنتيجةلضعفالميزانياتالمخصصةللبحثوالتطويرولعدمالاستخدام
الأمتثللتكنولوجيا؛
- انعدامالخبرةلدىالمصدرينالجزائريينوالتيحولدونتموقعهمفيالأسواقالأجنبيةلمدةأطول؛
- عدممطابقةالمنتوجاتالجزائريةلمعاييرالجودةالعالمية،وارتفاعأسعارهافيالسوقالعالميةكنتيجةلانخفاض
معدنالدنارالجزائريمنجهة،والتضخموالتذبذباتالنقديةالعالميةمنجهةأخرى.

5- التحديات المرتبطة بالمحيط المؤسسي التشريعي:

- يتميزالمحيطالمؤسسيالتشريعيللصادرإتخارجالمحروقاتبالخصائصالتالية:³
- التشابكوالتداخلفيالمهامالموكلةللهيئاتوالهيئاتللمدعمةلترقيةالبدائل
التنمويةإتخارجالمحروقات،بينالديوان
الوطني لترقيةالتجارةالخارجيةوالغرفةالوطنيةللتجارة،والشركةالوطنيةللمعارضوالتصدير،مماأدىإلى
بالتنسيقوالنضاربفياأرقامالمقدمة،وبالتاليصعوبةتحليلالواقعوإيجادالحلولاللازمة،إضافةإلىعدم توفر
معلوماتقانونيةوتشريعيةدقيقة،ممايسهلأخذالقرارفيمايخصترقيةالبدائلالتنمويةإتخارجالمحروقات؛
 - التحفيزالجمركية: أمابخصوصالتسهيلاتالجمركيةوالخدماتالتعقيدتفياإجراءالتصدير،¹⁰
عاجلةمنالتسهيلات

- ⁴تسهيلاتإعدادوتسجيلالتصريحالمفضل؛تسهيلاتتمرأقيةالبضائع؛تسهيلاتتحديدالحقوقوالرسوم.
● غيابأدبالتنظيمللتجارةالخارجيةبمايخدمالصادرإتخارجالمحروقات؛
● وجودتنظيموتنسيقغيركافيينبينالمصدرينالجزائريينسواءعلىالمستوىالوطنيأوالخارجي؛
● سوءاستخدامتوجيهالمواردالماليةللصندوقالخاصلترقيةالبدائلالتنمويةإتخارجالمحروقات؛
● ارتفاعتكاليفالنقلوالدوليممايتسببفيارتفاعتكلفةالمنتجفيالسوقالعالميةممايؤثرعلىتنافسيته؛
● عدمالاهتمامبوظيفةالتسويقوالدوليممايكونأنتقدممنمعلوماتالمؤسسات،بممايصبحالحصول
علىالمعلوماتعنالأسواقالخارجية،منأهمالمشكلاتالتيتواجهالمصدرالجزائريينظرالنقص
بالدراساتالتسويقية.

ثانيا: متطلبات البدائل التنموية في الجزائر

¹نور يمينير ولجلطابراهيم، المؤسساتالاقتصاديةالجزائرية إشكالية التصريح خارج المحروقات، الملتقى الدولي لرابحو المناقشة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات، جامعة حسين بن علي، الشلف، 10 نوفمبر 2010، ص7.

² جلال المسعد، الملتقى الوطني حول: ترقية الصادرات إتخارج المحروقات في الجزائر، يومي 11 و 12 مارس 2014، جامعة مولود معمور بتيزيوزو، ص17.

³ جلال المسعد، مرجع سابق، صص21.

⁴ محمد ملي، لخضر عدوكة، الصادر تغير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلته و باقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 9، ديسمبر 2015، ص14.

دأبتأديياتالتنميةو الفكر الإداريال معاصر علضرورة التأسيسالقاعديةعمليةالتنمية،وهذا عنطريق تجذير العملية التنموية فيالمجتمعالمحلي،و القيامبالتعبيءة لاجتماعيةلصالحالحالبرامج والمخططاتالتنمويةضمنعمليةتشاركيةتؤكد علنرتيبالأولوياتالتنمويةواساسا تغلالاميزات التفاضليةلكلالقليم؛ فعملماالجغرافياالاقتصاديةيو صيبضرورة التخصيصالإقليميللمشاريعالتنموية حسبمايتيحهاكلالقليممنميز اتفاضليةفيعمليةالاستغلالوالاستثمارالاقتصادي،كناأدييات البدائل التنمويةتؤكد علضرورة تفعيلالجهودالمحليةلقيادةالعملياتالتنمويةالمحلية،ومنهاممكن التأكيد علضرورة تفعيلدور الجماعاتالمحليةفير سمو تنفيذالسياساتالمحليةالتنمويةوقالما تقتضيهضرورة اومتطلباتالمجتمعالمحلي.

فالبدائل التنموية هي فيالنهايةعملية،و العمليةتحتاجالسياسةعامةمحلية او وطنية،وكادر بشري مؤهلواطار تنظيمير نورؤيةسوسيو اقتصاديةتتناغمو التوجهاتالسياسيةللدولة؛وهذهكلهاتشكل تحدياتالنظامالسياسيالجزائريوالتيستندعياالتجديدفيالإطار العامالذييحكموظيفةهذه الجماعاتبمايكنمنبعثالديناميةفيعملها؛وعليهيكنالقولأنتجديد عمالالجماعاتالمحلية يتطلبالتغيير على عدة المستويات.

خلاصة

تعالينالبدائل التنمويةمنعدةعقباتجعلتساهمتهافيالناتجالمحليالإجماليمنذأكثر منأربعةعقودضئيلة،حيثتتركز هذهالعقباتفي جانب العرضلتشملارتفاعتكاليفالمنتجاتالمصدرةنتيجةعدة عواملمنأهمهاضيق السوقالمحليوالطرقالفنيةالأقلتقدما،بالإضافةإلىانخفاضمسئوليةتوياتالجودة وعدمالخبرةفيأنشطةالتسويقوالدولي،أماالعقباتالتيواجههافيجانباالطلب الخارجيتظهر فيالقيودغير التعريفيةالمتشددةالتيتفرضاهاالدولالمستوردةعلى السلعالوطنيةلدخولالأسواقها،هذاإلىجانباتحدياتالمنافسةالخارجيةالتي أصبحتتمثلأبرزالعقباتفيطريقالبدائل التنموية.

وقمنابوضعصور لاستراتيجييةمسئوليةلترقيةالبدائل التنمويةتتركز على تذليلالعقباتالتيتعترضها،وتأخذبعينالاعتبار الدروسالمستفادةمنتجارب الدول التيسبقوتونجحفي تنميةصادراتها،وتعتمد هذاالاستراتيجيةعلى عدة محاور رئيسيةتمثلأهمهاإدارة وطنيةتشر فعلاالنشاطالتصدير يوتساهمفي تحسين جودةالصادراتوتقديمالتسهيلاتالائتمانيةللمصدرينوتعملعلىخلق مناخ استثماريحفز يساهمفيإعدادالانطلاقالتنمويةالبدائل التنموية،بالإضافةإلى تقديمالمساعداتفيالأنشطةالتسويقيةوتفعيلدور قطاعالنقلالمهمأهمييةفي تخفيضتكاليفالمنتجاتالمصدرة.

وأوضحناأديياتالتجريبيةالمختلفةالأثر الايجابيللصادراتالمنتجاتالمصدرة. الاقتصادية،حيثفرضناألاصنادراتالتنمو فيمختلفالدول،وتبرر هذه الأديياتذلكمنخلالمايترتبعلزيادةالصادراتالمحليممايسمحبذورهيزيادةالناتجالمحليالإجمالي،إضافةإلىالكفان التوسيع فيإنتاجالسلعالتصديريةيؤديإلىالارتفاعفيالقطاعات التصديريةممايساهم فيالتخصيصالأمتللمواردالاقتصاديةمنقطاعاتغير تصديريةفيالاقتصاد المحلييتميز بانخفاضالإنتاجيةمقارنةبالقطاعات التصديريةالتييتميز بار تفاع الإنتاجية،فزيادةالإنتاجيةبطبيعةالحالتؤديإلىالزيادةفيعمالةالاقتصاد،وهذامعالاستفادةمناقتصادياتالحجمفيظلالاعتمادالسلعالمصدرة علىالميزةالنسبيةالتييتمتعهاالاقتصادالمحلي،بالإضافةإلىزيادةحصيلةالنقد الأجنبي،الأمر الذييسمحباستيراد المدخلاتاللازمةلإنتاجالمحلي.

لقد نجحت الجزائر في إقامة بنية نموؤس ذاتي يشتر فعلا العملية التصديرية، ولكنها لم تستطع أن يقيم مبدور فعال في مجال جة العقبات التي تتعرض لها البدائل التنموية من جهة، ومن جهة أخرى بضعف مساهمة ته في حل لمشاكلنا التي تعاني منها قطاع التصدير بشكل عام.

تتسبب ما لبدائل التنموية بالتركيز السلعيو الجغر افين نتيجة التبعية الاقتصادية لدول الاتحاد الأور ببيصفة خاصة، ويعود ذلك لعدة أسباب ابتار يخيؤو جغر افيةو اقتصادية.

إن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بالجزائر أصبح يتوقف فعلا على نجاح الدولة في نشاط التصدير، نظرا لما يلعبه مندور مهم في تحقيق نموؤس دلائل التنمو عاليو خلق المزيد من فرص العملو توفير الموارد المالية اللازمة للمشاريع التنموية.

أظهر تقدير أثر البديل التنموي على النمو الاقتصادي بالجزائر باستخدام المنهجية السببية، أنها لا توجد علاقة سببية متجهة من البدائل التنموية إلى النمو الاقتصادي خلا فترة الدراسة، مما يعني عدم وجود علاقة على الإطلاق بين البديل التنموي والنمو الاقتصادي، وهذا ما يدل على ضعف مقدره البديل التنموي على تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي نتيجة هامشية قيمتها المضافة مما يجعل أثرها في الاقتصاد الوطني بشكل عام محدود.

يعتبر الاعتماد على حوافز التصدير شرطاً ضرورياً للترقية البدائل التنموية، لكن غير كافٍ لفظل النظام التجاري بالعالم الجديد، مما يجعل من المناسب في هذه الحالة الاعتماد على الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات التي تتركز على السياسات التجارية والصناعية التي تستهدف انتقاء وفعال قدرات التنافسية للقطاعات المحورية في الاقتصاد المحلي لتتوسع وتنشط البدائل التنموية.

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:
الاستمرار في إعمال السياسات اللقطاعية غير النفطية من خلال بذل المزيد من الجهود لتنويع الاقتصاد الوطني لفظل مواءمة سياسة الانفتاح الاقتصادي لتعزيز دور البدائل التنموية في النمو الاقتصادي.

العمل على تنويع التصدير من خلال التركيز على التصدير في المجالات الصناعية والفلاحية والصيد البحري من جهة، والجامعات ومراكز البحوث والدراسات المتخصصة في تحديد المنتجات التي تتمتع بامتياز تنافسية للتركيز على تهيئها وترقيتها لتشكيل نقاط قوة تضاف إلى البدائل التنموية.

ضرورة تبني مجموعة من السياسات المالية والنقدية والاستثمارية والصناعية والتجارية التي يجب أن يكون منها أهدافها تشجيع البديل التنموي، وذلك من خلال إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص المحلي الأجنبي في الإنتاج الموجه للتصدير.

تنشيط النشاط الاقتصادي خارج القطاع الطاقة من خلال توسيع قاعدة القطاعات الإنتاجية التصديرية وخاصة قطاع الصناعات التحويلية لا اعتبارها الركيزة الأساسية لتغيير البنية الإنتاجية للاقتصاد الجزائري، مما يستدعي ضرورة الإسراع في حل مشاكلنا التي يعاني منها القطاع الصناعي من أجل الوصول إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي البدائل التنموية.

الاهتمام برفع مستويات الجودة الإنتاجية وتحسين التعبئة والتغليف لكي يصبح المنتج الجزائري بمستوى المتطلبات الدولية والمنافسة العالمية.

ضرورة تقديم الدعم المالي للقطاع التصديري بما فيها الدراسات والبحوث والبيانات والمعلومات على الأسواق الخارجية والتعريف بأحدث الأساليب التسويقية والقوالب الحديثة المؤهلة والمدربة والمختصة في التصدير، الأمر الذي يساهم في تقوية المركز التنافسي للصادرات الجزائرية.

ضرورة تفعيل التعاون الاقتصادي مع الدول العربية نظرا للمهمنا أهمية فيتوسيع أسواق المنتجات الجزائرية وسواء كانا على المستوى الوطني أو العربي.

جهة، ومن جهة أخرى لمواجهة المنافسة الخارجية بالاستفادة منا لإعفاء الجمركية بين الدول العربية في نطاق المنطقة العربية الكبرى بالتبادل الحر، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال زيادة التبادل التجاري مع هذا الدول.